على مثل ذلك مستبعد في الظروف الحالية.

الاسئلة التي تطرح نفسها بالحاح في ضوء هذه التقديرات لاحتمالات نتائج الانتخابات المقبلة، هي ما هي الخيارات السياسية الاسرائيلية التي يفتحها، أو يغلقها، كل واحد من هذه الاحتمالات الاربعة ؟ وما هي آفاق تطور كل خيار، سلباً أو ايجاباً، بالنسبة الى عملية السلام في الشرق الاوسط، وتحديداً بالنسبة الى جوهر المشكلة، أي الى القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة ؟ وما هي الخيارات السياسية الاسرائيلية أصلاً، المرشحة لأن تترجم الى فعل سياسي في ضوء كل واحد من الاحتمالات الاربعة، كل على حدة ؟

بالنسبة الى الاحتمال الأول لنتائج الانتخابات، فالخيار الاسرائيلي السياسي المرشح لأن يوضع موضع التنفيذ، هو خيار حزب العمل بطبيعة الحال. وكما هو معروف وسبقت الاشارة الى ذلك، فالاردن هو الحلقة المركزية في اخراج هذا الخيار الى حيّز التنفيذ. لكن المستجدات الاخيرة (قرارات الملك حسين) وجهت ضربة قاصمة الى هذا الخيار، على حد تعبير العديد من المراقبين، وكذلك الى الجهود الاميركية القائمة، أيضاً، على اساسه.

اذا أخذنا بتصريحات قادة حزب العمل، في اعقاب القرارات الملكية التي اعلن فيها الاردن فك الروابط القانونية والادارية بينه وبين الضفة الغربية، وبالتعديل الذي ادخل على برنامج الحزب السياسي بصدد موضوع التمثيل الفلسطيني (شطبت من البرنامج القديم عبارة «التفاوض مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم ممثلين فلسطينيين غير أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى استعداد للاعتراف بوجود اسرائيل وبنبذ الارهاب والاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨)، نرى مدى الارباك الذي حلّ بحزب العمل، وببرنامجه السياسي، على خلفية القرارات الاردنية الاخيرة. فتضمين البرنامج الجديد عبارة الاستعداد للتفاوض مع ممثلين فلسطينيين وممثلين اردنيين في سياق مفاوضات السلام لم يرفق بأي تغيير جوهري لمواقف حزب العمل من موضوع التمثيل الفلسطيني. فالحزب لا يزال يرفض تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المفاوضات، ولا يزال يرفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهي الشروط الاساسية لتقدم عملية السلام في المنطقة. وبمعنى آخر، ان حزب العمل، وعلى الرغم من الضربة التي تلقاها مشروعه السياسي القائم على الخيار الاردني كاستراتيجية تحقق له تصفية القضية الفلسطينية وبقية الاهداف الاستراتيجية الاخرى التي سبقت الاشارة اليها، لا يزال غير ناضج، وغير مهيأ لاستخلاص الدرس الاساسي الذي أفرزته الانتفاضة وكان في صلب قرار الملك، وهو ان العمل والتقدم نحو تسوية النزاع والازمة في الشرق الاوسط غير ممكنين الّا من خلال تبنّي الخيار الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية.

في ضوء ذلك، يمكن القول ان فوز حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية، وفقاً لحيثيات الاحتمال الاول، لن يمضي بعملية السلام قدماً، بل ستبقى في النفق المسدود الذي هي فيه. ولكن هناك بين المراقبين السياسيين من يطرح احتمال عودة الاردن الى الصورة، في حال تحقق الاحتمال الاول لنتائج الانتخابات. وهذه الرؤية مبنية، في الاساس، على تقدير مفاده ـ عبّر عنه بعض قادة حزب العمل صراحة ـ ان خطوة الملك الاخيرة ليست خطوة استراتيجية لا رجعة عنها، بل هي خطوة تكتيكية في انتظار ظروف افضل، تعيد الاردن الى دوره، كحلقة مركزية في الجهود الاقليمية والدولية لايجاد تسوية ما للنزاع. وبغض النظر عن مدى كون الخطوة الاردنية تكتيكية أم استراتيجية، فهناك حقيقة